الجمهورية الفرنسية الثانية 1848-1851 والمسألة الإستيطانية في الجزائر

The Second French Republic 1848-1851 and the Settlement Question in Algeria.

بن يوسف محمد الأمين.
جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2. (الجزائر)
mohamed.benyoucef@univ-mosta.dz

تاريخ الإستلام: ..27../..04../..2021 تاريخ القبول: .08../..08../..2021.

ملخص:

يحاول هذا المقال معالجة وتقييم السياسة المتبناة من طرف الجمهورية الفرنسية الثانية (فيفري 1848–ديسمبر 1851) حول مسألة الإستيطان، وذلك عبر التعرض بشكل مباشر لمتطلبات العملية الإستيطانية في جوانبها الأساسية الثلاث: مشكل الإدارة والحكامة، مشكل الأرض، ومشكل الهجرة.

من خلال التتبع التاريخي وتحليل الظروف المحيطة بصنع أحداث وخيارات الفترة، ورغم اختلاف التقييمات المعطاة من قبل الدارسين حول قضايا مهمة كمدى نجاح أو فشل مستوطنات 1848 وغيرها، يصل الباحث إلى أن الجمهورية الجديدة قد كرست خيار الإستيطان الرسمي للمستعمرة، وقطعت أشواطا كبيرة في تكريس الإدارة المدنية وتمدين الحكم، كما سبقت إلى معالجة قضايا الملكية العقارية والأرض بشيء من الجرأة والعمق (نظرية الحصر وقانون 1851)، بل وأعطت الهجرة طابعا وطنيا فرنسيا أكثر منه أوروبيا، وهو ما يدفع للقول –عكس بعض التقييمات– بأنه رغم تواضع نتائج الإستيطان الآنية وقتذاك، فإنها قد أسست وبقوة لنجاحه في المستقبل.

كلمات مفتاحية: الإستيطان، الملكية العقارية، الإدارة المدنية، الهجرة الأوروبية، 1848.

Abstract:

This article tries to evaluate the policy adopted by the French Second Republic on the issue of settlement, especially in its three basic aspects: the problem of administration and governance, the problem of land, and the problem of immigration.

Through historical tracking and analysis, the researcher concludes that the Second Republic has firmly entrenched the official settlement option, and has made great strides in devoting civil administration and civilizing The ruling, as it preceded the handling of real estate and land issues, with some boldness and depth, and gave immigration a French national rather than European character, which leads us to say -contrary to some assessments- that despite the modesty of the immediate settlement results at the time, It has firmly established its future success.

Keywords:

Settlement, real estate ownership, European immigration, Civil Administration, 1848.

. مقدمة:

لقد ظلت حركية الإستيطان في الجزائر إلى غاية سنة 1848 محتشمة جدا، مقارنة بحجم الهالة الإعلامية والنقاشات التي أثيرت حول الموضوع، قد يعود ذلك إلى عدم امتلاك "مَلَكِيَة جويلية" رؤية استيطانية حاسمة وواضحة المعالم، ساهم في غيابها الإنشغال بتوسيع الإحتلال الشامل، والقضاء على المقاومات الرئيسية في البلاد، واستكمال عمليات "تهدئة" القبائل العربية، ولكن أيضا وبشكل أساسي، موقف العسكريين من الإدارة المدنية ومن الكولون كعنصر سياسي–إجتماعي تسند له مهمة قيادة الإستيطان، ويجب أن يتمتع بجملة من الحقوق السياسية والإدارية التي تحرره من التبعية للعسكريين، فقد كتب **الدوق دو دينو(De Dino)** في سنة 1847 ما يلي:

"..إن مزارع أيامنا هذه –في الواقع– ليس المزارع الروماني، أو القن الذي يعيش على الأرض، فالوسيلة الوحيدة المؤكدة لجذب مهاجرين أوروبيين للجزائر، لا تعتمد فقط على منحهم امتيازات أراضٍ وتسهيلات للإقامة فقط، ولكن أيضا حقوقا سياسية تتناغم مع الأفكار الجديدة..، والإدارة العسكرية لا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تتناسب مع ذلك..."[1].

ولكن الجنرال **بيجو(Bugeaud)** أحد المعارضين الشرسين للإستيطان المدني، يعلق على أولئك المطالبين بالحريات والحقوق السياسية في الجزائر كما لو كان متهكما: "..**أولى الحريات في إفريقيا هي الأمن، هي ضمان الإحتفاظ برأسك، وعدم رؤية زوجتك مستولىً عليها، والأمر كذلك بالنسبة للأولاد والمحاصيل...**"، مشيرا إلى أن "..**المنظرين دائما ما يطلبون بصوت عالٍ حرياتٍ ليسوا بحاجة إليها، إن ما يحاول مزارعينا معرفته في إفريقيا، ليس ما إذا سيكون لهم حريات فردية، مدنية، وسياسية، بل ما إذا كان الأمن متوفرا، وإذا كانت الأراضي والمياه جيدة، وما إذا كان الهواء صحيا...**"[2]، ويجيب على أولئك الذين يندهشون ويحزنون لعدم تقدم الإستيطان بسرعة، بأن "..**الإستيطان بطبيعته أكثر بطئا من الحرب...**"، ولذلك "..**يجب أن نترك**

---

[1]. Le duc de, Dino. ***Mémoire sur la colonisation de l'Algérie,*** Paris, IMPRIMERIE ET FONDERIE DE RIGNOUX, 1847, p 10.

[2]. Thomas Robert, Bugeaud. ***De la colonisation de l'Algérie,*** Paris, A. GUYOT IMPRIMEUR DU ROI, 1847, p13.

العملية لتسلك مسارها الطبيعي..."[3]، هكذا إذن كان السجال قائما بين الطرفين، مع تسجيل غلبة لنظرة العسكريين "الأقوياء" في باريس، والماسكين بزمام أمور الحكم بالجزائر.

ولكن اندلاع ثورة فيفري 1848 بفرنسا، قد غيّر من مجرى الأحداث، هذه الثورة التي أنهت حكم الملك **لويس فيليب(Louis Philippe)**، وبدّلت نظام الحكم من المَلَكِيَة إلى الجمهورية، وانتصرت للمبادىء والأفكار الجمهورية المدنية، جعلت من رياح التغيير تهب على "المستعمرة الإفريقية"، التي وجدت نفسها في صميم اهتمامات الحكام الجدد، والذين سيتصدون ومنذ البداية لحل ما أصبح متعارفا عليه حينذاك "القضية" أو "المسألة" الجزائرية، والتي تعتبر "المسألة الإستيطانية" أولوية أولوياتها، إذن فكيف تعاملت الجمهورية الجديدة معها؟ ووفق أي رؤية وسياسة؟

إن هذه الدراسة التي تحاول الإجابة على الإشكالية المطروحة أعلاه، تأخذ بعين الإعتبار مناقشة المسألة من جوانبها الأساسية، ووفق تسلسل منطقي، بدءا بالتطرق لمسألة فصل الجمهورية الجديدة في جانب الحكم والإدارة، ثم مسألة الأرض، وأخيرا مسألة الهجرة، كونها –في نظرنا– تشكل الأثافي الثلاثة التي ارتكز عليها الإستيطان بالجزائر.

1. الإستيطان ومشكل الإدارة والحكامة

برز هذا المشكل من خلال التجاذبات الدائرة حول ثلاث نقاط محورية هي: الوضعية القانونية للجزائر، تمدين نظام الحكم والإدارة، ومسألة التبني الرسمي للإستيطان.

1. 1. الوضعية القانونية للجزائر:

بمجرد تكوينها وبسرعة، أفصحت الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية[4] في بيانها الموجه للمستوطنين في الجزائر بتاريخ 02 مارس 1848، عن سياستها الإدماجية تجاه المستوطنة الفرنسية، لقد أعطت الإنطباع بأن

---

[3]. Thomas Robert, Bugeaud. ***Op.cit,*** p 8.

[4]. تم تشكيل الحكومة المؤقتة في 24 فيفري 1848 بباريس، ضمت فلاسفة وسياسيين وعمالا ، أجمعوا على إختيار النظام الجمهوري، وهم:
Dupont (de l'Eure) ،Lamartine ،Crémieux ،Arago ،Ledru-Rollin ،Garnier-Pagès ،Marie ،Armand Marrast ،Louis Blanc ،Ferdinand Flocon ،Albert, Voir :

- ***Bulletin des lois de la République Française (B.L.R.F),*** 1848, T I, N° 4, p 2.

الجمهورية الجديدة مختلفة جذريا في نظرتها عن "النظام السابق"، فهي بخلافه "..**تدافع عن الجزائر كما لو كانت أرضا فرنسية...**"، لقد خاطبتهم بشكل مباشر جدا: "..**إن مصالحكم المادية والمعنوية ستدرس وتلبى، والإدماج التدريجي للمؤسسات الجزائرية ضمن تلك الموجودة في فرنسا، هو ضمن أفكار الحكومة المؤقتة، وستكون محل نقاش جدّي في المجلس الوطني...**"[5].

إن هذا الموقف الصريح تعزز أكثر بالبيان الثاني الصادر في نفس اليوم، والموجه لـ"جيش إفريقيا"، الذي تؤكد فيه الحكومة المؤقتة تمسكها وبشدة، بالمستوطنة "..**الأجمل في الممتلكات الوطنية...**"، داعية إياهم إلى الإنضباط ودعم الجنرال **كافينياك(Cavaignac)** الحاكم العام الجديد للجزائر[6]، بشكل جعل الجميع يوقن بأن "عصر الترددات" حول مستقبل المستعمرة قد ولّى تماما، وحسب **إيفات كاتان(Yvette Katan)**، فإن فكرة "الجزائر: أرضٌ–فرنسيةٌ"، وامتداد للتراب الفرنسي، ههنا قد ولدت، "..**وستسجل من الآن فصاعدا في الأذهان، وتخلق أسطورة الجزائر–الفرنسية...**"[7].

تأكيدا للرؤية الجديدة فسيكون مستوطنو الجزائر بدورهم، مدعوين للمشاركة في تكوين «**الجمعية الوطنية**» التي ستتولى تحضير واعتماد دستور جديد للبلاد، لقد خصصت للجزائر أربعة مقاعد[8] من حوالي 16 مقعدا للمستعمرات في المجلس التأسيسي المزمع انتخابه[9]، مما يدل على الإهتمام الخاص الذي حازته الجزائر في أجندة الجمهوريين، بل ومن بين كل المستعمرات الفرنسية الأخرى.

هذا الإهتمام سيتعمق أكثر مع صدور دستور 04 نوفمبر 1848 الجديد، الذي نصت المادة 109 منه على اعتبار "..**الجزائر إقليما فرنسيا، وستبقى تحكم بتشريعات خاصة، حتى يتم استبدالها بقانون خاص تحت نظام هذا الدستور...**"[10].

---

5. ***B.L.R.F, Op.cit.***, p 40.
6. ***Idem.***
7. Yvette, Katan. ***« La Seconde République et l'Algérie : une politique de peuplement ?».*** *in*: *1848 : Actes du colloque international du cent cinquantenaire tenu à l'Assemblée nationale à Paris,* les 23-25 Février 1998, Sous la direction de Jean-Luc Mayaud, Editions Créaphis, Paris, 2002, p 389.
8. ***B.L.R.F***, 1848, T I, N° 5, p 70. (instruction de 08/03/1848)
9. ***Ibid.***, p 47-48.
10. ***Constitution de la République Française,*** Paris, Dupont Editeur, sans date, p 14.

لقد تحقق أمل "الشركة الإستعمارية للجزائر" أخيرا، ومن ورائها غالبية المستوطنين، وهي التي كانت قد طالبت قبل ثماني سنوات من هذا التاريخ، بـ".. **أن تقترح إحدى سلطات الدولة، والجميع يُصدِر، مشروع قانون يحدد بشكل لا رجعة فيه، الوضعية السياسية للجزائر، بإعلانها مقاطعة فرنسية، تحت عنوان «فرنسا جديدة» ...**"[11].

2.2 تمدين الحكم والإدارة:

لقد كان المستوطنون يرون في جنرالات الجيش و"لوبياتهم" بباريس، أكبر الخصوم، إنهم الجدار الذي يقف دون أهدافهم الإستيطانية، كانوا يرددون دوما قول البارون **شارل دوبان(Charles Dupant)** بأن "..**الأعداء الأكثر رعبا لهذه الحيازة (المِلْكِيَة) الرائعة للجزائر، لا يوجدون في إفريقيا، بل في فرنسا...**"، وقول **الماريشال كلوزيل(Clauzel)** "..**يعلم الله ما إذا كان العرب الذين دافعوا جيدا عن بلادهم كانوا أفضل، مما فعله بعض الفرنسيين من أجلهم...**"[12]، لقد كانوا يأملون أكثر بوضع حد للنظام العسكري المطبق بالجزائر، وتحقيق الإدماج التام عبر تمدين الحكم والإدارة، لأنه –في نظرهم– النظام العسكري وسطوة الجنرالات يعيقان تطور المستعمرة[13].

ولكن في الواقع فإنه ورغم كون "جنرالات إفريقيا" أقوياء في باريس، فإن ذلك لم يمنع الكولون من الحصول على استجابات واسعة لمطالبهم، وترضيات لم يكونوا يتصورونها حول تمدين الحكم والإدارة[14]، لقد تم نزع الصلاحيات من العسكريين شيئا فشيئا، وبدأت عملية "ركنهم في الزاوية"، فعبر قرارين صادرين بتاريخ 16 أوت 1848 عن رئيس المجلس المكلف بالسلطة التنفيذية، تم إخراج إدارة الأديان والمعتقدات، والتعليم

---

[11]. Sagot, De Nantilly. ***Mémoire sur la nécessité d'un changement de système et d'un gouvernement civil en Algérie, adressé aux Chambres législatives de France par la Société coloniale d'Alger***, Paris, IMPRIMERIE D'AMÉDÉE GRATIOT ET C[ie],1840, p 40.

[12]. Sagot, De Nantilly, ***Op.cit.***, p 10.

[13]. حسب **أجرون(Ageron)** فإن الكولون قد طالبوا -فضلا عن الإدماج- بحقهم في حكم الجزائر بأنفسهم، لقد نظموا في 1848 مؤتمرا جزائريا منتخبا، والذي ادّعى التداول في كل المسائل السياسية والمالية التي تهم الجزائر، ينظر:

- Charles-Robert, Ageron. ***Histoire de l'Algérie contemporaine***, Alger, Editions Dahleb, 2010, p 23.

[14]. Charles-Robert, Ageron. ***Histoire.., Op.cit.***,p 23.

العمومي، من صلاحيات وزارة الحربية، وأُلْحِقتا بالوزارات المختصة في باريس[15]، وقد تم نفس الأمر بالنسبة لإدارة جهاز القضاء[16].

ليس هذا فقط، فقد شملت "رياح الإدماج" و"التمدين" مجال الحريات والحقوق أيضا، لقد ألغيت القوانين الخاصة المنظمة للصحافة في الجزائر، وأقرت تلك المعتمدة في فرنسا، ورفعت الضريبة عنها، كما ألغيت عقوبة التشهير العام من القوانين الجنائية كما أقر في فرنسا، وتم تسهيل تجنس الأجانب في الجزائر، وجعل قانون إلغاء الرق والعبودية[17] ساريا بالجزائر، ليس هذا فقط، بل وعلى حد تعبير أحد المعاصرين، فإن "..**الجمعية الوطنية التي ستتكفل من الآن فصاعدا بحقوق ومصالح الجزائر، قد طبقت العديد من الإجراءات التي تضمنتها القوانين المصادق عليها من طرفها، خاصة ذلك المرسوم المتعلق بالتسويات الودية، والذي بموجبه سيتم التخفيف من الأزمة الخانقة التي كانت تضرب «المستعمرة الإفريقية» منذ عامين...**"[18].

ومضيا في سياسة التمدين، أُصدرت العديد من المراسيم والقرارات التي تكرس هذا التوجه، أهمها قرار 16 أوت 1848 الموصوف بأنه ذو "روح ميتروبولية"[19]، الذي قسم كل الإقليم المدني إلى بلديات، ونظم شروط الإنتخاب والترشح والمشاركة بصبغة أكثر ديمقراطية وشمولية، شملت حتى مشاركة الأجانب والجزائريين المسلمين واليهود، وقرار 09 ديسمبر 1848، بموجبه تحولت الأقاليم المدنية لمقاطعات ثلاث يحكمها ولاة (**Préfet**)، مقسمة بدورها إلى دوائر يحكمها نواب ولاة (**Sous-Préfet**)، وبلديات يحكمها شيوخ بلديات

---

[15]. شمل هذا إدارة الدين المسيحي واليهودي اللذان أصبحا يداران بنفس قوانين الميتروبول، عكس الدين الإسلامي الذي بقي تحت إدارة وزارة الحربية، أما التعليم فقد شمل كذلك المدارس الفرنسية واليهودية فقط، أما المدارس الإسلامية الأهلية فقد بقيت بدورها تحت إدارة وزارة الحربية، ينظر:

- ***Bulletin officiel des Actes du Gouvernement (B.O.A.G),*** Tome Huitième, Alger, Imprimerie du gouvernement, 1849, pp. 310-313.

[16]. شمل هذا شؤون تقاضي الفرنسيين والأوروبيين في الأقاليم المدنية، أما الأقاليم المختلطة والعسكرية فقد بقيت مسندة للوزارة الحربية، ينظر:

- ***B.O.A.G,*** p. 313-315.

[17]. قامت الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية بإلغاء الرق والإستعباد بمقتضى مرسوم 27 أفريل 1848، وقد شمل الجزائر والمستعمرات والممتلكات الفرنسية الأخرى، ينظر:

- ***B.L.R.F***, 1848, T I, N° 32, p 321.

[18]. M, Bequet. ***L'Algérie en 1848, tableau géographique et statistique ; avec un calendrier approprié au pays***, Paris, LIBRAIRIE DE L. HACHETTE ET C[ie], Alger, LIBRAIRIE CENTRALE DE LA MÉDITERRANÉE,1848, p 469.

[19]. نص القرار على أن الجهاز البلدي يكوَّن من شيخ البلدية، ونائب أو نواب، ومجلس بلدي ينتخب أعضاؤه لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد، ومنح حق الإنتخاب لكل من يفوق 21 سنة، أما الترشح فحدد بـ 25 سنة، وقد سمح للجميع بشروط بسيطة بمن فيهم الجزائريون المسلمون (الأهالي) واليهود والأجانب، بالتمتع بهذا الحق، وكان هذا من أهم القرارات التي انتقدها الكولون بعد ذلك، لأنهم كانوا يرون في الجزائريين المسلمين "**..أقل شأنا من التمتع بهذا الحق...**"، وسيلغى ابتداء من سنة 1850، ينظر على التوالي:

- ***B.O.A.G,*** 1849, pp. 303-305.
- Charles-Robert, Ageron. ***Histoire.., Op.cit.,*** p 23.

(Maire)، والأكثر من ذلك، وفي تجاهل تام للحاكم العام العسكري بالجزائر، فإن الولاة سيتراسلون بصفة مباشرة مع وزراء الإختصاص بفرنسا، ومع وزير الحربية نفسه، ويساعدهم مجلس إداري للمقاطعة[20]، كما تم بموجبه إلغاء المديرية المركزية للشؤون المدنية، والمديرية المركزية للشؤون العربية، هذه الأخيرة التي كانت "مشنعا عليها" بشدة من قبل الكولون[21].

إن التنظيمات السابقة وبالخصوص تلك التي أصدرتها الحكومة المؤقتة، أي قبل إنتخاب **نابليون الثالث** كرئيس للجمهورية، لا يمكن بأي حال من الأحوال سوى وصفها بالثورية والإدماجية حقا، هذا التوجه قد تم التصريح به رسميا من قبل المشرعين، فبقدر ما كان يهدف إلى فرنسة إدارية للجزائر، كان يضع في الحسبان وبشكل أساسي ضمان مستقبل الإستيطان بها، خاصة مع "..**حضور التعاطف المعبر عنه تجاه المستعمرات الزراعية، التي ستمنح الجزائر سكانًا جددًا...**"، ومناسبة الوقت الذي "..**قد حان لتحقيق الرغبة المعبر عنها دوما بشكل حاسم، والمتمثلة في الإدماج المستمر والتدريجي...**"[22].

إن هذا يعتبر انتصارا لأصحاب توجه تمدين الدولة بقوة، جعل أحدهم يعلق سنة 1849: "..**هكذا تتوسع سلطة الإدارة المدنية، وأمكننا أن نرصد مجيء الوقت الذي تترك فيه السلطة العسكرية –التي أنجزت بكل شرف مهمة الحماية والإحتلال–، للعنصر المدني، المهمة التي تخصه، المتمثلة في إستيطان هذا البلد الخصب، ومنح الذين يسكنونه مؤسسات وحريات فرنسية...**"[23]، ولكن السؤال المطروح بكل تأكيد هو: ماذا كان رد فعل "العسكريين"؟

لقد استقبل العسكريون باستياء شديد إنشاء العمالات الجزائرية الثلاث سنة 1848، كانوا يعتقدون بأن الأرض التي احتلوها بجهودهم، هم الوحيدون الذين يجب أن يديروها ويُوَطِنُوا فيها، وقد أجمعوا على ذلك سواء

---

[20]. نص القرار في المادة 2 على أن "..**المقاطعات ستخضع للنظام الإداري المعمول به في الميتروبول، باستثناء الإستثناءات الناتجة عن التشريعات الخاصة بالجزائر، أما الإقليم العسكري فإنه يدار حصرا من قبل السلطات العسكرية...**"، ينظر:

- ***B.O.A.G,*** 1849, p 116 & suite.

[21]. Charles-Robert, Ageron. ***Histoire.., Op.cit.,*** p 24.

[22]. يراجع التقرير المرفق مع قرار 09 ديسمبر 1848 في:

- ***B.O.A.G,*** 1849, p 114.

[23]. M, Bequet. ***Op.cit.***, p 472.

كانوا أرستقراطيين أو ليبراليين، ولم يكونوا يرون في الموظفين المدنيين سوى بعض "المثيرين للفوضى ومجموعة من الناهبين"، لقد سجلوا بعبارات قوية جدًا ازدراءهم للمدنيين، سواء أولئك النواب الذين ادعوا أنهم يراقبون عملهم، أو الصحفيين الذين كانوا يناقشون مشاريعهم، أو الإداريين الذين حاولوا أن ينَّادوهم، أو الكولون الذين طالبوا بمزيد من الحقوق والضمانات[24].

إن هذه "الإصلاحات" الهادفة لتمدين الحكم، لم تزد إلا في تعميق الصراع بين المدنيين والعسكريين، بل أن الأخيرين لم ينقادوا لذلك إلا كأمر واقع أملاه الإنضباط، لقد كانوا يتحينون الفرصة من "..**أجل إقصاء هؤلاء الدخلاء أو دفعهم لرمي المنشفة...**"[25].

ورغم أن هذه الإزدواجية في الحكم والإدارة قد خلقت عدة مشاكل، وعلى الرغم من الإشتباكات والمشاجرات التي نشأت لأول مرة بين الجنرالات وخصوصا الولاة المدنيين، بقي هذا التنظيم المزدوج في الحقيقة، غير فعال حتى إنهاء الجمهورية، لأن هذه الروح لم تدم طويلا بفعل الإنقلاب[26]، ولكن أيضا لأنه كان على المسؤولين المدنيين "..**أن ينحنوا لـ «الأكتاف الكبيرة»...**" حسب تعبير الأستاذ **أجيرون**[27].

3.2 خيار الإستيطان الرسمي:

إن المهمتين السابقتين والمتمثلتين في تحديد الوضعية القانونية للجزائر، وإعتماد خيار تمدين الحكم والإدارة، لم يكونا يهدفان إلا إلى تبني خيار رسمية الإستيطان، فأمام ضعف حركة **الإستيطان المدني الحر**، والمعارضة الشديدة التي كانت تبديها القيادة العسكرية له، حتى وإن كانت لا تعارض الإستيطان كفكرة[28]، ضف إلى ذلك الحركية السياسية الثورية التي باتت تسود الميتروبول، والأزمات المتتالية التي أرهقتها، والناجمة عن المشاكل

---

[24]. Charles-Robert, Ageron. ***«Le conflit entre les Généraux et les Préfets d'Algérie sous la deuxième République ».*** *in*: *1848 : La Révolution de 1848 et les révolutions du XIXe siècle,* Tome 23, Numéro 115, avril 1926, p 794.

[25]. Charles-Robert, Ageron. ***«Le conflit.., Op.cit., ».*** p 796.

[26]. حول الجمهورية الثانية وخاصة حول الإنقلاب ومجرياته وتغير الحياة السياسية بعده، يراجع:

- Pierre-Joseph, Proudhon. ***Napoleon III,*** Paris, SOCIÉTÉ D'ÉDITIONS LITTÉRAIRES ET ARTISTIQUES, 3 ed, 1900, p 264 & suite.

[27]. Charles-Robert, Ageron. ***Histoire.., Op.cit.,*** p 24.

[28]. كمثال على ذلك، وفضلا عن تحمسه لفكرة الإستيطان العسكري، كان الجنرال **بيجو** من أشد المعارضين للمشاريع الإستيطانية "المدنية" الكبرى، ولمسألة تطبيق القوانين الفرنسية على الكولون بالجزائر، لأسباب أمنية في الغالب، "..في وجود هذه الأخطار المتواصلة والمتعددة، التي تهدد الشعب الجديد الذي نريد إسكانه في الجزائر، هل يجب أن نُكَوِّنَه ونجعله كليا على نفس صورة الشعب الفرنسي؟ **لا وألف لا، وسأستخدم كل قواي الجسدية والمعنوية للإحتجاج على فكرة تتعارض مع مصالح بلدي**..."، ينظر:

- Thomas Robert, Bugeaud. ***Op.cit.,*** p 13.

الديمغرافية والإجتماعية، نُظِر إلى الجزائر على أنها الحل المحتوم، لكونها تتمتع بكافة الموارد والثروات التي تمكن من تحقيق نهضة زراعية واقتصادية، وبالتالي التنفيس سياسيا وإجتماعيا عن باريس في نفس الوقت[29].

يعتقد البعض أنه قد حصل إجماع حول الإستيطان، فالإشتراكيون رأوا في الجزائر حقل تجارب لنظرياتهم وأفكارهم، والكولون يريدون تقوية وضعهم الديمغرافي مقابل الأهالي الجزائريين، والعسكريون يتمنون إدامة الإحتلال عبر توطين الكولون[30].

لذلك ستصدر الجمعية الوطنية مرسوم 19 سبتمبر 1848 الشهير، الذي ستخصص بموجبه إعتمادات ضخمة قدرت بـ 50 مليون فرنك، للسنوات الأربع المقبلة، وذلك من أجل القيام بإنشاء مستوطنات زراعية، وكل ما يتعلق بها من أشغال عامة تؤمن رفاهيتها، لقد شمل تمويل الدولة كل مراحل العملية الإستيطانية بدءا من إنشاء المراكز الإستيطانية، إلى إنشاء الطرقات والمواصلات والأشغال العامة، مرورا بالتكفل بمصاريف الهجرة، النقل، العبور، والإقامة لكل الكولون الجدد، فضلا عن تدعيمات مالية لهم بالمواد والوسائل والبذور والقطعان، وصولا إلى منحهم حتى مواد البناء الأولية، هذا فضلا عن الأراضي التي ستتراوح بين هكتارين و10 هكتارات للعائلة الواحدة، بخلاصة ونظريا، إنه التكفل التام للدولة بكل جوانب العملية الإستيطانية[31].

حسب **بيكيه(Bequet)**، يعتبر مرسوم 19 سبتمبر 1848 ".. **المجهود الأكثر جدية الذي تم القيام به من أجل حل مسألة الجزائر، ويمكننا القول بأنه يحلها من وجهة نظر مستقبلية..، لقد قال للجميع بأن**

---

[29]. قبل إصدار المرسوم بفترة، شهدت باريس أحداثا أليمة راح ضحيتها الإشتراكيون والعمال المقصيون من الحكم، والذين رفضوا حل "ورشات العمل الوطنية" التي تم إلغاؤها، وقد قوبلوا بقمع الجنرال **كافينياك** المستدعى من الجزائر (أحداث جوان)، ما جعل البعض يصف المشهد بأنه **"..يعطي الإشارة بحدوث ثورة، إنها صراع طبقي بحق، إنها حرب أهلية تلك التي خاضها كافينياك مع الجيش (ضد العمال)..."**، ينظر:

- Anne, Troisier de diaz. ***«Inès Murat, La Deuxième République, 1987»***. *in*: *1848 : La Révolution de 1848 et les révolutions du XIXe siècle*, Numéro 5, 1989, Histoires de centenaires ou le devenir des révolutions, p 181.

[30]. يمكننا الإشارة أن العسكريين وعكس ما ذهبت إليه **إيفان كاتان**، وإن كانوا يدعمون فكرة الإستيطان عموما، إلا أنهم يعارضون بشدة أن تتم بتلك الكيفية "المدنية" التي حصلت بها، كونهم أصلا ضد تمدين الحكم والإدارة، ومتخوفون من ردة فعل الجزائريين الثورية التي سيدفع ثمنها هم فقط، ينظر:

- Yvette, Katan. ***« La Seconde.., Op.cit.,»***, p 392.

[31]. ضم هذا القرار 13 مادة، ولكن الملاحظ من خلال القراءة المتأنية له، هو **الطابع الإستعجالي** لتنفيذه، على الأقل بالنسبة للدفعة الأولى التي تضم 12000 فردا، يستشف ذلك من **المادة 10** التي تنص على توجيه الكولون نحو الجزائر **"..في أقرب وقت ممكن..."**، كما يستشف **طابع الإقناع بـ"مدنية" العملية** رغم إشراف وزارة الحربية عليها، فالمادة 07 تنص على أن الكولون سيخضعون "..للقوانين والقرارات المطبقة في الأقاليم التي سينقلون إليها، **ولكن المستوطنات الزراعية ستدمج خلال سنة، أو أقل إذا أمكن ذلك، في النظام البلدي والقضائي لبلديات الأقاليم المدنية..."**، ينظر:

- ***B.O.A.G,*** 1848, p 339 & suite.
- Charles-Robert, Ageron. ***Histoire.., Op.cit.,*** p 23.

الجزائر لن تكون مخيما عسكريا فقط، ولكن مركزا للإنتاج، وأرضا لا يمكننا التخلي عنها مستقبلا، وفيها نبحث من الآن فصاعدا عن حل أزماتنا الإجتماعية الخطيرة..."[32].

2. الإستيطان ومشكل الأرض

إن إهتمام الجمهورية الثانية بإنجاح مشاريعها الإستيطانية بالجزائر، خصوصا تلك المعبر عنها في مرسوم 19 سبتمبر المذكور أعلاه، والتي ستترجم إلى مستوطنات 1848، جعلها تحاول أن تعالج الركيزة الأساسية التي يبنى عليها أي استيطان، وهي مسألة الملكية العقارية، لذا كان لابد عليها من تنظيم كيفية الحصول على الأرض، وكذا كيفية التنازل عنها بشكل يشجع العملية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى طمأنة الجزائريين الأهالي حول مستقبلهم في هذه الأرض، لقد كان ذلك أشبه ما يكون بالمعادلة المستحيلة الحل.

1.3 البحث عن أرض قابلة للإستيطان:

بعيدا عن "الشعبوية العلمية" في بعض الكتابات التي تطلق تعميمات ببساطة، حول قيام الإدارة الإستعمارية بمصادرة أراضي الجزائريين بشكل عشوائي، ودونما سبب ظاهري مبرر على الأقل، فإن رحلة البحث عن أرض للإستيطان كانت ترسم سلفا، ولم تكن بهذه السهولة، بل كانت بحاجة إلى تبريرات نظرية وعملية، خصوصا أن الجزائريين لم يكونوا يسكتون عن ذلك، فضلا عن أن ذلك لم يكن في مصلحة العسكريين الفرنسيين، الذين سيدفعون ضريبة الإنتفاضات والثورات هم أولا وليس المدنيون[33].

يشير الحاكم العام **شارون(Charon)** في المنشور الصادر في 15 جوان 1849 المتعلق بكيفية تخصيص الأراضي المشغولة بالأهالي لصالح الإستيطان الأوروبي[34]، إلى حساسية الموقف الذي وضعت فيه الإدارة العسكرية، والتنبيه لضرورة الحفاظ على الإستقرار، خاصة مع "..**وجود أولئك الذين يريدون إدخال العرب في حركة مضادة لوجودنا...**"، لذا فإنه "..**من الأهمية القصوى أن يتم تهدئتهم بأن ننفي بأفعالنا**

---

[32]. M, Bequet. ***Op.cit.***, p 472.

[33]. يعتقد الجنرال **بيجو** بأن " كل مشروع إستيطاني أوروبي .. ، يجب عليه أن يتصالح و يتوافق مع مصالح العرب، إن ذلك يعتبر أحسن الضمانات التي يمكن إعطاؤها للإستيطان الأوروبي، **إن الخطر الدائم و المستمر الذي نواجهه هو إستياء وغضب الأهالي، والذي سينفجر في أول فرصة مناسبة**... ". ينظر :

- ***B.O.A.G,*** T 7, N° 252, 1847, p 122.

[34]. ***B.O.A.G,*** 1849, T 9, N° 322, p 212 & suite.

ادعاءات هؤلاء ..."، وأضاف المنشور بأن توفير الأرض الإستيطانية المناسبة، لن يتم إلا عبر خطوات معينة، بحيث لا يمكن الإنتقال للخطوة المقبلة، حتى التأكد تماما من استحالة أن تفي سابقتها بالمطلوب، وقد تم ترتيب هذه الخطوات بضرورة البدء باستعمال وتخصيص **الأراضي الدومينية**[35]، وهي أراضي الملكية الخاصة للدولة، وفي حالة ما إذا كانت غير مناسبة أو غير كافية، يتوجه نحو "**أراضي العرب**"، والمساس بهذه الأراضي يخضع لقواعد معينة تحددها طبيعة الأرض، فبالنسبة لـ:

- ✓ **الأراضي الخاصة:** أي الملكيات الخاصة التي لن يتم تخصيصها للإستيطان إلا بالموافقة التامة لأصحابها، وهذا بمنحهم مزايا وتعويضات كافية سواء كانت مالية، أو تبديلها بأراض دومينية تكون من اختيارهم ما أمكن، مع تسليم عقود ملكية نهائية لهم.
- ✓ **الأراضي المملوكة بصفة جماعية:** أي للقبائل، ويتم ذلك بالنظر إلى حالتها الراهنة، هل هي مستغلة أم لا، وإذا ما كانت كافية لسكان القبيلة، ولن يتم التخصيص إلا للأراضي الزائدة عن الحاجة، وبتعويض مالي، أو من نفس النوع (أرض)، مع تسليم عقود ملكية نهائية، والتأكيد على عدم المساس مجددا بملكياتهم مهما كان الأمر.
- ✓ **الأراضي المحازة بالإستغلال:** يتم تخصيصها عبر إحصاء القبائل المستغلة والأراضي المحتاجة إليها، ثم **حصرها** إذا ما كانت الأراضي واسعة، وفي حالة العكس يتم تحويلهم إلى أراضي أخرى مع منحهم الملكية التامة، مع الإشارة إلى ضرورة التصرف بحذر شديد لتلافي النتائج العكسية لهذا الإجراء.
- ✓ **أراضي البايلك المستغلة من قبل القبائل بعد 1830:** أي التي تم كراؤها من قبل الإدارة لهم، فيتم تحديد موعد إخلائها من قبلهم دون التعرض لمحاصيلهم، وتقرير ما إذا كان الإستيطان بحاجة إليها مستقبلا، وفي حالة العكس يتم التنازل عن جزء منها لهذه القبائل، مع الإحتفاظ بالبقية كإجراء إحترازي.

---

35. للمزيد حول هذه الأراضي، يراجع:
- بن يوسف محمد الأمين، **ملكية الدومين وتطور الإستيطان الفرنسي في الجزائر 1830-1870**، رسالة ماجيستير، جامعة وهران 1 أحمد بن بلة، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، 2014.

لقد أشار المنشور أيضا إلى ضرورة إحترام المقابر والأضرحة والطرقات والأسواق، وحفظ حق الأهالي في مصادر المياه وغيرها، وهنا نتأكد من أن الإدارة لم تكن متحمسة ولا جاهزة، لتحمل تبعات الدعوات الكثيرة التي تم إطلاقها من قبل البعض بخصوص نفي وتهجير الأهالي، بَلْهَ أن الكثيرين من عناصرها كانوا معارضين للمشاريع الإستيطانية الكبرى، ولولا وجود لامورسيير (Lamorcière) في منصب وزير الحربية، والذي سبق له رفقة بيدو(Bedeau) التقدم بمشاريع استيطانية كبرى كان قد رفضها بيجو سابقا، لما لقيت قبولا[36].

2.3 أول قانون للملكية العقارية 16 جوان 1851

من بين أهم الأعمال التي قامت بها الجمهورية الثانية كان إصدار أول قانون يخص الملكية العقارية بالجزائر[37]، لقد جاء ذلك في إطار محاولة "إدماج" نظام الملكية السائد في الجزائر ضمن المفاهيم القانونية الفرنسية، ورغم أن كل المعطيات كانت تشير إلى استحالة ذلك في الواقع، إلا أن هناك ظروفا ساعدت على الإقدام على مثل هكذا خطوة، لقد توسع الإحتلال وقرب اكتماله في التل (لم يبق إلا جبال منطقة القبائل)، وهناك رغبة في توسيع نطاق الإستيطان، كما أن الإجراءات التحفظية ذات الدواعي الأمنية التي مست حركية نقل الملكية، أضحت متجاوزة، والوقت قد "**..حان لأن تطبق في الجزائر المفاهيم والمبادئ العامة للملكية في فرنسا، والقائمة على ملكية الدومين العام، ودومين الدولة...**"[38].

لقد تأثر هذا القانون بالروح السائدة في فرنسا، وبالأفكار التي حملها الدستور الجديد حول الملكية، هذا الأخير أكد في المادة 11 على حرمة المساس بالملكية العقارية، باستثناء عندما يتعلق الأمر بالمصلحة العامة، وبتعويض عادل ومسبق، أما الحجز والمصادرة فممنوعان، ولا يمكن بحال تطبيقهما[39]، كما تأثر بالنقاش العميق المطروح بين فريقين من المنظرين والمشرعين الفرنسيين، حول طبيعة الملكية العقارية لدى الجزائريين باعتبارهم مسلمين، ومدى وجود أو امتداد حقوق للدولة خاصة لدى القبائل، حسب **روب**(Robe)،

---

[36]. سبق **لبيجو** أن عارض بكل وضوح المشاريع الإستيطانية الكبرى، التي تقدم بها كل من **لامورسيير** في وهران و **بودو** في قسنطينة: **"..أنا لا أحب على الإطلاق هذه المشاريع الشاملة الكبرى، التي ترمي إلى حيازة و توفير ملكيات و أقاليم واسعة، إن ذلك خطر..."**، ينظر :

- Roger, Germain. ***La politique indigène de Bugeaud***, Paris, Éd Larose, 1955, p 346.

[37]. صادقت عليه الجمعية الوطنية الفرنسية في 16 جوان 1851، ووقع عليه رئيس الجمهورية نابليون الثالث(Napoleon III)، صدر بالجزائر في 08 جويلية 1851، قبل هاته الفترة كل التشريعات العقارية كانت عبارة عن مراسيم وقرارات ولم ترق لدرجة قانون.

[38] . Emille, Larcher. ***Traité élémentaire de législation Algérienne***, Paris, Libairie Arthur Roussau, 3 ème Éd, 1923, T III, p 45 & suite.

[39]. ***Constitution.., Op.cit.,*** p 07.

لقد "..**تساءلنا ما هي طبيعة هذه الحيازة الجماعية؟ هل كانت حقًا تاما في الملكية، أم أنها مجرد حق للتمتع البسيط، قابل للإلغاء بإرادة الدولة، التي هي المالك الوحيد للأرض؟...**"[40]، لقد ظهر ذلك من خلال وجود مشروعي قانون يمثلان نظرتين مختلفتين تماما، حاولت الجمعية الوطنية التوفيق بينهما[41]، ولذلك نجد أن "..**المشرع لم يظهر أنه يريد معالجة ما يراه هو أمرا صعبا...**" [42]، في إشارة إلى عدم حسم إختيار طبيعة الملكية، ولذلك أيضا فإن هذا القانون "..**لم يجدد كثيرا...**" حسب **لارشي**(Larcher)[43].

ولكن هل هذا ما حواه القانون[44]؟ في نظرنا هناك أكثر من ذلك، لقد حوى نقاط فراغ خطيرة، استغلت بذكاء من أجل تنفيذ ما سمي فيما بعد بحصر الأهالي تحت حكم الجنرال راندون(Randon)، والتنازل للإستيطان على ممتلكات جمعية، ف:

- ✓ بالنسبة لمسألة **تحديد الدومين الوطني بالجزائر:** فقد هدف الفصل إلى وضع يد الدولة على كل ما لا تعتبره القوانين الفرنسية كملكية خاصة، سواء فيما يتعلق بالدومين العام (مجاري المياه، الملاحة، الآبار العامة...إلخ)، أو الدومين الخاص (كل ما نص القانون المدني الفرنسي أو القانون الإسلامي عليه، أملاك البايلك، المصادرات، الغابات، المناجم...)، وهنا نشير إلى عزم الدولة على **التنازل عنها لصالح الإستيطان**، بل الأكثر من ذلك تم التأسيس **للإستيلاء مستقبلا على الغابات**، التي كان يعتبرها الجزائريون **مراع مشتركة**، ولم تكن في يوم من الأيام ملكا خاصا لأي كيان سياسي سابق[45].
- ✓ **بالنسبة لتحديد الملكية الخاصة:** رغم التنصيص على حرمتها دون التمييز بين الملاك الأهالي أو المستوطنين أو الأجانب كما ورد في المادة 10، جاءت المادة 11 عامة وشاملة وغير واضحة، فحتى وإن

---

[40]. في نظرنا يعتبر هذا السؤال هو سبب الطوام الكبرى التي أصابت الملكية العقارية للجزائريين، حول هذه القضية ينظر على التوالي:

- Eugène, Robe. ***Les lois de la propriété immobilière en Algérie***, Alger, IMPRIMERIE DE E L'AKHBAR, 3ème Éd, 1864, p 02.
- بن يوسف محمد الأمين، **المرجع السابق**، الفصل الأول.

[41]. Émille Larcher , ***Op.cit.***, T III, p 48.

[42]. Eugène, Robe. ***Op.cit.***, p 02.

- بن يوسف محمد الأمين، **المرجع السابق**، الفصل الأول.

[43]. Émille Larcher , ***Op.cit.***, T III, p 48.

[44]. راجع مضمون القانون في:

- ***B.O.A.G,*** 1855, T 9, N° 388, p 157 & suite.

[45]. Charles-Robert, Ageron. ***Histoire.., Op.cit.,*** p 24.

كانت قد اعترفت بحقوق الملكية وحقوق الحيازة أو الإستغلال **كما وجدت أثناء الغزو**، قد خلقت مشكلة كبيرة اصطلح عليها فيما بعد بمسألة "أراضي العرش"، والتي حسب بعض الفرنسيين لم يكونوا حائزين إلا على حق التمتع والإستغلال، ولم يكونوا يملكون رقبة الأرض، وهو ما سيستغل لاحقا لتنفيذ سياسة الحصر بعد 1952 بطريقة "قانونية" حتى 1863.

- ✓ **بالنسبة للصفقات العقارية:** رغم منعه شراء العقارات من قبل الكولون والأجانب داخل مناطق القبائل العربية، وأبقى على الإحتكام للقانون الإسلامي فيما يخص المعاملات بين المسلمين، فإن غيرها من المعاملات تحتكم للقانون المدني الفرنسي، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يتم الإعتراض على صفقة عقارية، تمت بين مسلم وأجنبي، بحجة أن الملكية وقفية وغير قابلة للتداول، وهو انتهاك آخر للحقوق بطريقة "قانونية".
- ✓ **بالنسبة لنزع الملكية من أجل المنفعة العامة:** وهي النقطة الأخطر التي استغلها المشرع الفرنسي من أجل توسيع الإستيطان، حيث جعل نزع الملكية من أجل بناء المراكز الإستيطانية وتوسيعها أو توسيع إقليمها (الأراضي الزراعية المرفقة بالمركز، والتي لن يقطنها الجزائريون بتاتا، والتي تستهدف طبعا الأراضي الخصبة)، مشروعا بقوة القانون، وهذا دون الدخول فيما سيحصل بعد انهيار الجمهورية الثانية، وفضلا عن التعسفات التي سيرتكبها بعض الحكام من تلقاء أنفسهم وخارج القانون.

وتجدر الإشارة إلى أنه رغم احتواء القانون على مواد تدعو على الأقل ظاهريا لحماية الملكية العقارية الأهلية، فإن الأرضية النظرية والعملية التي وفرها لأصحاب نظرية ملكية الدولة الشاملة للأراضي، ستساهم بشكل كبير في تنفيذ ما يسمى بحصر القبائل العربية والأهالي، حتى وإن كان تطبيقها في فترة حكم الجمهورية محدودا، بحيث سيركز عليها الحاكم العام **راندون** بعد 1851 عكس سابقيه، للحصول على الأراضي اللازمة لتطبيق المشاريع الإستيطانية، إن التفريق العملي في الواقع بين حق التملك وحق الإستغلال كان مستحيلا، والأخطر من ذلك فإن هذه العملية ستبقى تتم دونما إطار قانوني رسمي ينظمها، حتى إصدار القانون المشيخي لسنة 1863.

3.3 مراجعة نظام التنازل عن الأرض

لقد كان نظام التنازل عن الأراضي أحد العوائق التي تعترض تحقيق انطلاقة فعلية للإستيطان، حيث أن أمريات 21 جويلية 1845، 05 جوان و01 سبتمبر 1847، التي كانت تنظم عملية التنازل عن الأراضي لصالح المستوطنين، قد عرفت عدة اختلالات وصعوبات عند التطبيق، وذلك باعتراف الإدارة، لكونها "..**تضمنت إجراءات متعددة من جهة، ومن جهة أخرى حمّلت المستفيدين تكاليف ثقيلة جدا، كان من الطبيعي أن تثبط المؤسسات الفلاحية التي تستحق العناية الحقيقية من الحكومة...**"[46]، إن بطئ الإجراءات والبيروقراطية التي رافقتها، وعدم نهائية عقود الملكية المسلمة، فضلا عن قابليتها للإلغاء في أي لحظة، لم يحفز الكولون على العمل والإستيطان في الجزائر.

لذلك وأمام الحركية الإستيطانية الناتجة عن مرسوم 19 سبتمبر 1848 القاضي بتأسيس 42 مستوطنة زراعية بالجزائر، كان لزاما تعديل ومراجعة نظام التنازل، وقد أدخلت عليه تعديلات مهمة غطت النقاط السلبية السابقة، عبر مرسوم 21 أفريل 1851 الذي تضمن التعديلات التالية على النصوص السابقة:

- ✓ إعطاء صلاحية منح الموافقة على منح إمتياز الأراضي التي عن 50 هكتار للولاة، بعد أن كانت من صلاحية الحاكم العام.
- ✓ تسليم عقود ملكية تامة فورية تحت شرط استكمال الشروط المنصوص عليها، بحيث كانت قبل ذلك مؤقتة وقابلة للفسخ.
- ✓ إمكانية نقل ملكية الأراضي المتنازل عنها ورهنها، شرط التزام المنقول إليه بالشروط المنصوص عليها، في حين كان ذلك ممنوعا[47].

---

[46]. ***Tableau de la situation des établissements français dans l'Algérie (T.S.È.F.A),*** Paris, Imprimerie Nationale, 1851, p 244.

[47]. ***T.S.È.F.A,*** 1851, p 246 & suite.

وبعيدا عن نظام الإمتياز، فما يمكن ملاحظته كذلك، هو أنه بمجرد أن أنشئت الحكومة المؤقتة حتى تواترت قرارات التنازل عن الأراضي الدومينية على الجزائر وبمساحات معتبرة جدا، حيث أن القانون كان ينص على ضرورة استصدار مواقفة من الحكومة الفرنسية بباريس وليس الجزائر، حينما يتعلق الأمر بالتنازل عن ملكيات كبرى، بحيث نرى بأن الحكومة المؤقتة كان لها في البداية توجه نحو ما يمكن تسميته بالإستيطان العمالي (colonisation ouvrière)، وهو الأمر الذي يؤكده تقديم تنازلات مشابهة، يشترط فيها التكفل بعدد عمال معين وعائلاتهم، ولكن بالخصوص للفرنسيين الباريسيين، كان أول قرار يخص هذا النمط من الإستيطان، يتعلق بمنح 400 هكتار عن طريق الإمتياز، واقعة بالضفة اليسرى لواد الصفصاف دائرة فيليبفيل (سكيكدة) للمدعو **أدولف لويس لوكوك** من باريس (Adolphe Louis Lecoq)، وذلك بمقتضى القرار الصادر في 29 أفريل 1848، وقد اشترط عليه أن "..**يوطن في الأراضي الممنوحة كمزارعين أو محاصصين أو كولون مشاركين أو عمال أجراء، 12 عائلة ويوفر لهم مساكن مبنية وصحية، وسائل العمل والبذور والقطعان...**"[48]، يدل على ذلك أيضا القرار الصادر في 19 أفريل 1848، للمدعوين Roger, Devilliers, Dame Vincent, les frères Pelvey, بمنحهم 500 هكتار، نظير تكفلهم باستيطان عمالي لحوالي 15 عائلة[49].

إذن فإن المشكلة العمالية سياسيا وإجتماعيا وإقتصاديا، والتي ستتفاقم أكثر بعد إلغاء الورشات الوطنية (Les Ateliers nationaux)، أجبرت الحكومة على هكذا تنازلات بالجزائر، تخفيفا للإحتقان المتكون بباريس.

ومن أجل حل مشاكل العمل في القطاعين الزراعي والصناعي، وعلى غرار فرنسا، فقد تم الأمر بتشكيل لجنة مماثلة بالجزائر تحت رئاسة الحاكم العام، بمقتضى المرسوم الصادر في 25 ماي 1848، وكانت أراضي الدومين والدولة المنبع الرئيسي الجاهز للإغتراف منه، وحسب الكثيرين فإن ذلك يعتبر طبيعيا، حيث

---

48. ***B.L.R.F,*** 1848, T I, N° 4, p 440-443.
49. ***B.L.R.F,*** 1848, T I, N° 4, p 467 & Suite.

أن "..**الوجهة الطبيعية لجزء كبير من الأراضي العقارية الدومينية، هي التنازل عنها لصالح الكولون الفرنسيين الراغبين في الإستقرار بالجزائر** ..."[50].

4. الإستيطان ومشكل الهجرة

في أدبيات الفكر الإستعماري الأوروبي يعتبر الإستيطان البشري بمثابة معركة ديمغرافية، من الإستراتيجي خوضها وربحها، بالنسبة لغالبية الفرنسيين، فإن عدم نقل عنصر بشري من نفس ثقافة المحتل، والذي يوجه لدعم الجيش سيكون خطأ كبيرا[51]، وبالفعل، هذا ما حاولت الجمهورية الثانية الوصول إليه، عبر الشروط التي تضمنها مرسوم 19 سبتمبر 1848، والتي يمكن وضعها تحت عنوان تكفل الدولة التام بهجرة المستوطنين ومرافقتهم بالجزائر، وقد خلّفت صدى كبيرا في فرنسا، خاصة لدى أولئك الذين مستهم الأزمة الإقتصادية والإجتماعية بها، وكانوا يعدون بمئات الآلاف في باريس وحدها.

سنحاول أدناه التطرق لذلك عبر إثارة نقطتين أساسيتين، تتعلق بحركية الهجرة خلال سنوات حكم الجمهورية مقارنة بما قبلها وما بعدها، ثم الإجابة عن تساؤل كثيرا ما يتم تداوله حول إعتبار الهجرة الفرنسية إلى الجزائر تحت حكم الجمهورية الثانية كانت مجرد عملية نفي وإبعاد للفرنسيين والسياسيين المعارضين من فرنسا.

4. 1. ملاحظات حول طابع وحركية الهجرة:

يختصر الجدول أدناه تعداد المستوطنين في الجزائر بين 1848 و1851، يمكننا ملاحظة ما يلي:

السنة	الفرنسيون	الأوروبيون	المستوطنون
1848	**64006**	**51695**	**115701**
1849	**58005**	**54602**	**112607**

[50]. Arthur Girault, ***Op.cit.***, T II, p 607 .

[51]. في هذا الصدد يقول الجنرال **بيجو**: **"..من أجل حل هذا المشكل العويص، يجب أن نؤسس في الجزائر مجتمعا أوروبيا، كثير العدد، ومكونا بشكل جيد، وهذا من أجل السيطرة على الشعب العربي، ويكون أيضا أكثر إنتاجا ونشطا تجاريا، من أجل إعفاء الميتروبول من النفقات التي تخصصها للمستوطنة، ولمرتبات جيش دائم الوجود..."**، ينظر:

- Thomas Robert, Bugeaud. ***Op.cit.,*** p 07-08.

1850	62044	63704	125748
1851	66050	65233	131283

المصدر: (D'après diverses statistiques du T.S.E.F.A,1846-1849 & 1850-1851, Passim)

- شكلت سنة 1848 طفرة نوعية في الهجرة نحو سواء الفرنسية منها أو الأوروبية، فبعدما عانى تعداد الكولون من تراجع رهيب (من 109400 في 1846 إلى 103893 في 1847) بفعل آثار الأزمة المالية بالجزائر التي بدأت منذ 1845، وكذا طبيعة الكولون الموجودين الذين كان ينشط غالبيتهم في مجال المضاربة العقارية، فضلا عن أن هاته السنة شهدت تغيير الوجهة نحو كاليفورنيا الأمركية التي اكتشف فيها مناجم الذهب، وقد كانت الروح الجديدة للجمهورية كافية باسترجاع النمو وأكثر، أي بزيادة قدرها 10844، وذلك بفعل مرسوم 19 سبتمبر ومشاريع المستوطنات الزراعية[52].
- التراجع المعتبر خلال سنة 1849 ورغم هجرة المستوطنين الفرنسيين من باريس إلى المستوطنات الزراعية، يعود أساسا إلى انتشار وباء الكوليرا بالجزائر، الذي انجرت عنه وفيات كبيرة[53].
- نلاحظ عودة الهجرة لتتعافى خلال سنتي 1850 و1851 رغما عن تواصل الوباء، وذلك بفعل وضوح سياسة الإستيطان خاصة ما تعلق منها بتنظيم مسألة التنازل عن الأراضي.
- على صعيد جنسية الكولون فنرى أن قوة الهجرة الأوروبية للجزائر خاصة الإسبانية والإيطالية منها، والمشاكل الكبيرة التي عانى منها الفرنسيون وتأثرهم بما يقع في الميتروبول، قد دفع بالإدارة إلى قصر مشروع المستوطنات الزراعية على الفرنسيين فقط، من أجل منح المستعمرة الطابع الفرنسي، حيث كان كل 44 فرنسي يقابله 51 أوروبي وأجنبي سنة 1846، وأصبح سنة 1848 يقابل كل 55 فرنسي 45 أوروبي وأجنبي[54]، مما يدل على حرص الجمهورية الثانية على إضفاء الطابع الفرنسي الباريسي خصوصا عليها، ولكن هذا لن يصمد بعد نهاية مشروع المستوطنات الزراعية.

4. 2. الباريسيون: هجرة أم إبعاد؟

---

52. ***T.S.È.F.A,*** 1846-1849, p 88-89.
53. ***Idem***.
54. ***T.S.È.F.A,*** 1846-1849, p 92.

بخلاف بعض الكتابات، فضلا عن إعتقادات العامة، التي لطالما تعتبر مهاجري 1848، لم يكونوا سوى مجموعة منفيين ومُبعدين سياسيين، وأصحاب سوابق، أو هكذا دُرِج على إعتبارهم، نجد بأن هناك من يفند هذا الطرح بشدة، فحسب **إيميرت**(Emérit)، "..**في الجزائر حينما نسأل أحفاد كولون 1848، من النادر أنهم لا يصرحون بافتخار شديد، بأنهم من أبناء المبعدين، ولكن في الحقيقة هم ليسوا سوى أبناء مستوطنين أحرار عاديين...**"[55]، هذا الحكم تؤيده جملة من المعطيات التاريخية الواضحة، أولها أن عدد المبعدين إلى الجزائر بسبب أحداث جوان 1848، ووفقا لقانون 24 جانفي 1850، لم يَعْدُ في أكثر أحواله 459 فردا، لم يتبق منهم سنة 1859 في الجزائر سوى 61 فردا[56]، في حين نحن نتحدث عن تنظيم هجرة حوالي 12000 فرد حسب مرسوم 19 سبتمبر، (تم رفعها إلى 13500 في نوفمبر الموالي)، وحسب **إيفات كاتان** في دراستها المؤسسة جدا حول الموضوع، فإن عدد الطلبات الطوعية بلغ سنة 1849 حوالي 80469 طلبا، من بينهم 58170 كانوا ينتظرون دورهم في الذهاب للجزائر، وهو ما ينسف كونهم كانوا مبعدين قسرا[57]، وبالنسبة لكونهم ثوريين أو معارضين، فحسبها، أن "..**كولون 1848 المتطوع للذهاب للجزائر، ظهر لنا كما لو أنه رجل واثق، قليل الميل للأفكار الثورية، والإشتراكية...**"[58]، وهذا رغم الإعتراف حقيقة بأن "..**قمع حركة جوان، قد ولّد لدى بعض العمال الثائرين وفاقدي الأمل، رغبة في ترك بلد يعتبرون أنه لم يعد لهم مكان فيه...**"[59]، ولكن ذلك إذا ما كان سيكون بمحض إرادتهم وفقط.

إن الكتابات السابقة فضلا عن كونها مؤسسة، تجد ما يدعمها لدينا في:

❖ عريضة عثرنا عليها، وجهت للجمعية الوطنية الفرنسية في أوت 1848 من قبل جمعية مؤقتة ضمت حوالي 20000 ألفا من العمال والسكان، تخص إستيطان الجزائر، لقد صُدِّرت العريضة بالفقرة التالية:

---

[55]. Marcel, Émerit. ***« Les déportés de 1848»***, *in*: 1848 et les révolutions du XIXe siècle, Tome 39, Numéro 181, novembre 1948, p 2.

[56]. Marcel, Émerit. ***«Op.cit.,»,*** passim.

[57]. Yvette, Katan. ***« Les colons de 1848 en Algérie : mythes et réalités»,*** *in*: Revue d'histoire moderne et contemporaine, tome 31 N°2, Avril-juin 1984, p 183.

[58]. Yvette, Katan. ***« Les colons.., Op.cit»,*** p 187.

[59]. ي، ينظر:

- ***Pétition et projet de colonisation en Algérie, par associations temporaires, présentés au nom de 20,000 familles,*** Paris, TYPOGRAPHIE ET LITHOGRAPHIE DE A. APPRIT, 1848, p 01.

"...في خضم الضائقة الشديدة، وفي وقت تشد الأزمة وطأتها على البلد، عندما تتوقف كل الصناعات، ويسود بؤس شديد في أوساط العمال، ويهدد بأن يصبح أكثر رعبا مع اقتراب الشتاء، تتجه العيون طبيعيا نحو الجزائر..، نحو الجزائر كأرض موعودة، قد تجمع وتنقذ من اليأس، كل أولئك الذين يعانون من الجوع اليوم..."[60]، إن هذا دليل قاطع على أن الأزمة الإقتصادية والإجتماعية هي التي دفعتهم إلى الهجرة، حتى وإن تقاطعت مع رغبة الحكومة في حلها عن طريق هاته الهجرة.

الإحصائيات الرسمية الفرنسية التي تشير إلى أنه من حوالي 3071 فرنسي مستفيد من الأراضي، والذين بلغ تعدادهم مع عائلاتهم 10450 فرد، وجهوا إلى المستوطنات الزراعية الـ 42 إلى غاية 31 ديسمبر 1851 أي مع تاريخ نهاية حكم الجمهورية الثانية، كان من بينهم 1856 مزارع سابق، و831 عسكري سابق، و382 فقط من مهن مختلفة، ولم يزد عدد العمال الفنيين عن 8 (ثمانية) عمال[61]، وبالتالي فإن كل ما قيل عن أن المهاجرين الباريسيين كانوا كلهم عمالا فهو خاطئ ومجانب للواقع، لأن باريس في تلك الفترة كانت تستقطب عمالا من الأرياف المجاورة.

5. خاتمة:

على الرغم من قصر فترة حكمها التي لم تتجاوز الأربع سنوات، فإن الجمهورية الثانية الفرنسية جعلت من الجزائر محورا لتركيزها وسياساتها الجمعية، لقد بلغت بالمسألة الإستيطانية بها نقطة اللارجوع، إن حسم الوضع القانوني للجزائر بوضوح كامتداد للتراب الفرنسي، والتجنيد والإنخراط الرسمي الفرنسي في مشاريع الإستيطان، وتوفير الأرضية القانونية والعملية لإنجاحه، عبر تشجيع الهجرة، وتمدين الحكم والإدارة، والشروع في معالجة قضايا الملكية، كله دليل على أن الجمهورية كانت السباقة إلى محاولات الإدماج التام للجزائر، كما أن اختصار البعض جهودها بـ "فشل" مشروع المستوطنات الزراعية (رغم أنه في نظرنا لم يفشل، إذ معظم المستوطنات نجحت وتوسعت)، هو في الحقيقة لا يعدو من أن يكون من آثار الإنقطاع الإجباري للمشروع

---

60. Marcel, Émerit. ***« Les déportés de 1848»,*** *in*: 1848 et les révolutions du XIXe siècle, Tome 39, Numéro 181, novembre 1948, p 2.
61. ***T.S.È.F.A,*** 1850-1852, p 260-270.

الجمهوري بفعل انقلاب ديسمبر 1851، وهذا لا يمنع من القول بأن التأسيس للنجاح المستقبلي للإستيطان قد بدأ فعلا من هذا الوقت.

6. قائمة المصادر والمراجع:

- باللغة الفرنسية:

- Ageron.(Charles-Robert), ***Histoire de l'Algérie contemporaine,*** Alger, Editions Dahleb, 2010.
- Bequet.(M), ***L'Algérie en 1848, tableau géographique et statistique ; avec un calendrier approprié au pays,*** Paris, LIBRAIRIE DE L. HACHETTE ET C^{ie}, Alger, LIBRAIRIE CENTRALE DE LA MÉDITERRANÉE,1848.
- Bugeaud.(Thomas Robert), ***De la colonisation de l'Algérie,*** Paris, A. GUYOT IMPRIMEUR DU ROI, 1847.
- ***Bulletin des lois de la République Française (B.L.R.F),*** 1848, T I.
- ***Bulletin officiel des Actes du Gouvernement (B.O.A.G), Tome Huitième, Alger, Imprimerie du gouvernement, 1849.***
- ***Constitution de la République Française,*** Paris, Dupont Editeur, sans date.
- De Nantilly.(Sagot), ***Mémoire sur la nécessité d'un changement de système et d'un gouvernement civil en Algérie, adressé aux Chambres législatives de France par la Société coloniale d'Alger,*** Paris, IMPRIMERIE D'AMÉDÉE GRATIOT ET C^{ie},1840.

- Dino.(Le duc de), ***Mémoire sur la colonisation de l'Algérie,*** Paris, IMPRIMERIE ET FONDERIE DE RIGNOUX, 1847.
- Germain.(Roger), ***La politique indigène de Bugeaud,*** Paris, Éd Larose, 1955.
- ***Pétition et projet de colonisation en Algérie,*** par ***associations temporaires, présentés au nom de 20,000 familles***, Paris, TYPOGRAPHIE ET LITHOGRAPHIE DE A. APPRIT, 1848.
- Proudhon.(Pierre-Joseph), ***Napoleon III,*** Paris, SOCIÉTÉ D'ÉDITIONS LITTÉRAIRES ET ARTISTIQUES, 3 ed, 1900.
- Robe. (Eugène), ***Les lois de la propriété immobilière en Algérie,*** Alger, IMPRIMERIE DE E L'AKHBAR, 3 ème Éd, 1864.
- ***Tableau de la situation des établissements français dans l'Algérie (T.S.È.F.A),*** Paris, Imprimerie Nationale, 1851.

- **باللغة العربية:**

- بن يوسف محمد الأمين، **ملكية الدومين وتطور الإستيطان الفرنسي في الجزائر 1830-1870**، رسالة ماجيستير، جامعة وهران 1 أحمد بن بلة، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، 2014.

- **المقالات باللغة الفرنسية:**

- Ageron.(Charles-Robert), ***«Le conflit entre les Généraux et les Préfets d'Algérie sous la deuxième République ».*** *in:* 1848 : La Révolution de 1848 et les révolutions du XIXe siècle, Tome 23, Numéro 115, avril 1926, pp. 794-813.

- Émerit.(Marcel), ***« Les déportés de 1848»,*** *in:* 1848 et les révolutions du XIXe siècle, Tome 39, Numéro 181, novembre 1948, pp. 1-9.
- Katan.(Yvette), ***« La Seconde République et l'Algérie : une politique de peupelement ?»***. *in:* 1848 : Actes du colloque international du cent cinquantenaire tenu à l'Assemblée nationale à Paris, les 23-25 Février 1998, Sous la direction de Jean-Luc Mayaud, Editions Créaphis, Paris, 2002, PP. 389-412.
- Katan.(Yvette), ***« Les colons de 1848 en Algérie : mythes et réalités»,*** *in:* Revue d'histoire moderne et contemporaine, tome 31 N°2, Avril-juin 1984, pp. 177-202.
- Troisier de diaz.(Anne), ***«Inès Murat, La Deuxième République, 1987»***. *in:* 1848 : La Révolution de 1848 et les révolutions du XIXe siècle, Numéro 5, 1989, Histoires de centenaires ou le devenir des révolutions, pp. 180-182.